استئناف الجلسة رقم (١٦) الثلاثاء (٢٠١٧/٨/٢٢)

استؤنفت الجلسة الساعة (١١:٢٥) صباحاً.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

نستأنف أعمال الجلسة السادسة عشرة، الدورة النيابية الثالثة، السنة التشريعية الرابعة، الفصل التشريعي الأول.

نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

– النائب سالم جمعة خضر شبك:-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

قبل أن نبدأ بالفقرات، لجنة النزاهة واللجنة القانونية، السيد رئيس اللجنة القانونية هل توصلتم إلى صيغة بشأن ما تم ذكر من اتهامات وُجِهَت وتم إعلانها؟ هل توصلتم إلى نتيجة يمكن عرضها على المجلس الموقر؟

– النائب محسن سعدون احمد سعدون:-

كلجنة قانونية نحن شكلنا لجنة مصغرة وهي مشاركة الآن مع لجنة النزاهة، وأنا أعتقد اليوم يوجد هناك تقرير نهائي والتحقيقات والاجتماعات مستمرة بين اللجنتين.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

يعني أياً كانت الصيغة التي تم التوصيل إليه، توجه رئاسة المجلس أن يحال الملف برمته إلى القضاء، بكل التفاصيل، وكل ملف يوجد فيه إتهام ورد على لسان أحد السيدات والسادة أعضاء المجلس، وكل إخبار بشأن واقعة تستوجب التحقيق، وكل اعتداء حصل من شأنه أن يثبت جريمة أو جناية، وكل شكوى تقدم مع الأدلة، كل ذلك سيحال إلى القضاء، هذا توجه المجلس وهذا لا يعفي اللجنة القانونية ولجنة النزاهة من تقديم تقريرها إلى المجلس.

الآن نستأنف فقرات جدول الأعمالالنائب عامر الخزاعي بعد الفقرات سوف اترك لك المجال للحديث بهذا الجانب. الفقرات التي تحتاج إلى تصويت طبعاً تحتاج إلى نصاب حال اكتماله سوف نعود مجدداً لغرض التصويت.

*الفقرة سابعاً: تقرير ومناقشة مشروع قانون تصديق اتفاقية تسريع التعاون في المجال الاقتصادي وشؤون الطاقة بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية كوريا.(لجنة العلاقات الخارجية، لجنة النفط والطاقة، لجنة الاقتصاد والاستثمار).

– النائب جبار عبدالخالق عبدالحسين العبادي (نقطة نظام):-

جلستنا لهذا اليوم هي استكمال للجلسة السابقة، وبالتالي النصاب متحقق ابتداءً، ما يتعلق بالتصويتات المادة (٥٩) ثانياً من الدستور، القرارات التي يتخذها مجلس النواب تحتاج إلى أغلبية بسيطة يعني أغلبية الحاضرين وبالتالي.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

النظام الداخلي ينص على الآتي (أن النصاب يشترط فيه، اولاً للبدء بالجلسة، وثانياً لحظة التصويت نحتاج إلى نصاب)، فلا يمكن والنصاب مختل أننا نصوت كأصل، لكن أجد أننا قريبين من تحقيق النصاب ويمكن العودة على الفقرات التي تتعلق بهذا الجانب.

– النائب كامل ناصر سعدون الزيدي:-

بالنسبة للإشارة التي أشرت إليها في بداية الحديث عن اللجان التحقيقية وإحالة الاتهامات التي تعرضت لها المؤسسة التشريعية إلى القضاء، وأنا أتمنى يصبح هناك انتظار إلى أن نكتب تقريرنا، لأن هناك معطيات جديدة، نحن أرسلنا على الإخوة المعنيين بالتحقيق، وهنالك أسماء أرسلنا عليها يفترض أن تأتي إلى اللجنة حتى نسمع من عندها، وبالتالي لا نريد أن يُسوف الموضوع، إرسال الملفات إلى القضاء بدون تحقيق ابتدائي، أنا اعتقد سوف لا تكون هنالك متابعة.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

بالنتيجة يحال إلى القضاء، الملف كله يحال إلى القضاء، حتى لا يكون هناك تراخي، أو لتضييع الحقائق، متى ننتظر؟ مضى علية ثلاثة أيام، إذاً قُلنا لا يُعفى من تقديم التقرير وننتظر ذلك.

– النائب عباس حسن موسى البياتي:-

يقرأ تقرير مشروع قانون تصديق اتفاقية تسريع التعاون في المجال الاقتصادي وشؤون الطاقة بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية وكوريا الجنوبية.

– النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

تكمل قراءة تقرير مشروع قانون تصديق اتفاقية تسريع التعاون في المجال الاقتصادي وشؤون الطاقة بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية وكوريا الجنوبية.

– النائب عبدالسلام عبدالمحسن عرمش المالكي:-

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون تصديق اتفاقية تسريع التعاون في المجال الاقتصادي وشؤون الطاقة بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية وكوريا الجنوبية.

– النائب فارس طه فارس محمد:-

يكمل قراءة تقرير مشروع قانون تصديق اتفاقية تسريع التعاون في المجال الاقتصادي وشؤون الطاقة بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية وكوريا الجنوبية.

– النائب فاطمة سلمان زباري الزركاني:-

تكمل قراءة تقرير مشروع قانون تصديق اتفاقية تسريع التعاون في المجال الاقتصادي وشؤون الطاقة بين حكومة جمهورية العراق وحكومة جمهورية وكوريا الجنوبية.

– النائب جواد كاظم عيدان عبد البولاني:-

اولاً عنوان الاتفاقية هي تسريع التعاون، منذ ٢٠١١ سيادة الرئيس ونحن الآن في سنة ٢٠١٧ ست سنوات من عمر الاتفاقية، اتفاقية عشرين سنة ست سنوات مضى عليها وهي اسمها تسريع الاتفاقية، يعني إذا ما كاتبين تسريع كم تبقى الف سنة، حقيقة الاتفاقية مهمة جداً، لكن أغفلت جوانب كثيرة، عندما تريد أن تتفق مع دولة ما تسميها بعنوانها الرسمي كوريا، يعني كوريا الجنوبية والتوقيع في سيؤول هذا يُثبت أيضاً، النسخة العربية واحدة من الوثائق المهمة سيادة الرئيس، أين النسخة الأصلية العربية في أصل هذه الوثائق؟ الاتفاقية وقعت من قبل نائب رئيس الوزراء في وقتها الدكتور حسين الشهرستاني، هذا المنصب دستورياً غير موجود، والآن المنصب أُلغي فالقوة القانونية للمنصب سيادة الرئيس بتقديري يعطي مجال للطعن في أصل هذه التشريعات التي هي يجب تكون ملزمة للعراق وكوريا، المجالات التي حددتها الاتفاقية في سنة ٢٠١١ سيادة الرئيس، نحن في ٢٠١٧ يوجد آفاق واسعة كبير قطعها العراق خصوصاً بالمجالات التي نتحدث عنها، الآن من الضروري وسريعاً وحتى لا ترجع الاتفاقية إلى الحكومة، أدعو حضرتك إلى تشكيل لجنة وتكليف ممثل الحكومة بدعوة وزير التخطيط والنفط والكهرباء والتجارة والصناعة مع لجنة العلاقات الخارجية والقانونية والاقتصاد والاستثمار سريعاً لإضافة الأمور المهمة التي على عاتقها تأخذ مجالات الإنفتاح وتطوير هذه العلاقة سيادة الرئيس، أتمنى على حضرتك هذه الاتفاقية المهمة ولكن في هذا الوضع الركيك أن تمضي وتذهب، ونحن ليس محددين هذه الأشياء الرئيسية سوف تسبب لنا حرج كبير، أدعو بتحديد سقف زمني لجنة العلاقات الخارجية أن تنجز هذه الملاحظات.

– النائب رياض عبد الحمزة عبدالرزاق الغريب:-

تم توقيع هذه الاتفاقية ٢٠١١/٤/٢٨ وهذا التأخير ليس في صالح العراق لأن العراق بحاجة ماسة إليه للمشكلات المالية التي يمر بها العراق، وبطريقة عقود طويلة الأجل أو تجهيزهم بالكميات المساوية من النفط الخام كتعويضات عن الدفع النقدي، كما هو حاصل مع مصفى كربلاء الاستراتيجي، والذي وصل مراحل متقدمة حيث يوفر هذا المصفى على العراق مليارات الدولارات ويشغل عدد كبير من العاطلين عن العمل، فضلاً عن تنمية الموارد البشرية من تشغيل ونصب وصيانة والكثير من القضايا التي تخدم العراق، وتسد حاجة العراق من المشتقات التي يستوردها العراق وبمليارات الدولارات ويدفعها بالعملة الصعبة ولغرض تسريع هذا التعاون في المجال الاقتصادي وشؤون الطاقة من أجل المساهمة في التنمية، ولأن العراق بأمس الحاجة له في هذه المرحلة، وبالمجالات المهمة هي مجال الطاقة البنى التحتية من مساكن

طرق وجسور وبناء محطات، لذا أطلب من السادة أعضاء مجلس النواب التصويت على هذه الاتفاقية.

– النائب عمار طعمه عبد العباس الحميداوي:-

في التقرير المادة (٨) تقول ضمان التجهيز المستمر تقوم جمهورية العراق بدفع التكاليف أما نقداً أو تجهيزهم بالكميات المساوية من النفط الخام، يعني في ذلك الوقت لو فرضنا نعيش مثل هذه الأزمة المالية، نقد لا يوجد والنفط المصدر بالكاد يكفي للضروريات والأساسيات رواتب، تقاعد، يعني من الآن الزمت نفسك جزء من النفط يذهب إلى هذه الشريكات، يجوز حتى القضايا الأساسية سوف تحرج فيها مع شعبك، أقول قصروا التسديد بالتكاليف بالنقد فقط وليس النفط لأنه لا نعرف مستقبلاً ماذا يحصل؟ قد نمر بنفس هذا الحال ونتعرض إلى إحراج شديد، يعني حتى المصدر الرئيس للراتب يصبح في حرج أمام جمهورك وشعبك، هذه النقطة الأولى.

النقطة الثانية، انتم مضمنين تفضيل إلزامي بدعوتها هذه الشركات الكورية للتنافس في جولات العطاء بتطوير الشركات، لماذا لا تترك هذه للحكومة وبعد ذلك نحن نقيم، يعني رقابتنا تصبح لاحقاً، لماذا من الآن نلزم نفسنا على أن يكون من ضمن الشركات التي تدعى هي هذه؟ قد تكون توجد شريكات أسعار الكلفة ارخص كفاءتها أعلى وأفضل، لماذا نلزم نفسنا من الآن؟ لماذا لا نترك تقديرها في وقتها؟

ثالثاً: تقوم وزارة النفط بتوقيع عقد طويل الأجل مع كوريا لبيع النفط الخام معها، ايضاً هذه أنا أقول يترك تقديرها للحكومة وهي التي تحدد أي جهة التي يجب أن نتعاقد معها، توجد الزامات مسبقاً، لا نعرف المستقبل، هل في المستقبل ستكون أفضل أو سوف تحرجنا مثل هذه الإلتزامات؟ فالاستعجال بالزامات مسبقاً قد تسبب لنا الإحراج.

– النائبة غيداء سعيد عبدالمجيد القيسي:-

هذه الاتفاقية طبعاً خطرة جداً، ودليل أنها تأخرت وفق الملاحظات التي أبدوها السادة الزملاء، فعلاً هي تأخرت من ٢٠١١ إلى حد الآن، يعني اعتقد هي أكثر من كونها اتفاقية، هي عقد يُبرم بين حكومتين، حتى أن قانون عقد المعاهدات رقم (٣٥) لعام ٢٠١٥ لا يسري على هذا الاتفاقية باعتبار أن الفقرة ثالثاً من المادة (٣) لهذه المعاهدة تقول (لا تسري أحكام هذا القانون على الاتفاقيات ومذكرات التفاهم التي تُبرَم طبقاً لمبدأ التعامل بالمثل بالحقوق ولالتزامات)، وهذه فيها التزامات أكثر من حقوق وقد كبلنا أنفسنا بالتزامات أكثر من الحقوق التي سوف نحصل عليها، ثم أي تعامل بالمثل التعامل بالمثل هو نعطيهم نفط أو مال هذه التعامل بالمثل، ونحن نستفاد من البناء والتطوير ونحن نعطيهم النفط، أن هذه المسألة الخطرة وان هذه الالتزامات الخطرة التي تصل (٢٥٠) الف برميل يومياً، والاتفاقية التي تقول وفق التقرير التي قدمتها اللجنة مشكوراً يجوز تعديل الاتفاقية أو تغييرها بالاتفاق الخطي بين الطرفين، ويتم تسوية الخلافات بشأن تفسير وتطبيق هذه الاتفاقية من خلال المفاوضات الودية، يعني مفوضات ودية تحل لنا مسائل والتزامات مالية بهذه المبالغ وبهذه الكمية من النفط، نحن نلزم أنفسنا بدفع هذا النفط لهذه السنين القادمة، نحن نريد أن نعدل ونأتي بصيغة عربية وباللغة العربية لم نستطع أن نضعها بالتعديل هل نعدل التزامات مالية وكيف أتمكن أن آخذ حقوقي من هذا العقد.

– النائب عباس حسن موسى البياتي:-

نشكر السيدات والسادة على إهتمامهم، نحن مسؤولون من تاريخ ٢٠١٧/٤/٤ الذي قالوا من ٢٠١١/١١، صحيح لكن وصلتنا إلى مجلس النواب بموجب كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (١٠١٨٦) في ٢٠١٧/٤/٤، حاسبونا من ٢٠١٧/٤/٤ ولا تحاسبونا على ٢٠١٧، هذا أولاً.

ثانياً: فيما يتعلق بالنسخة العربية والإنكليزية لجنة العلاقات الخارجية مشكورةً أرسلت كتابي إلى وزارة الخارجية وطالبت بنسخة عربية واستفسرت أين النسخة العربية لهذه الاتفاقية؟ هم قاموا بترجمته فقط أرادت أن تتأكد من الحجية، نحن وقعنا في وقتها كان الدكتور الشهرستاني نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة ونظيره وزير الطاقة، يعني نحن أعلى موقعين الآن ينزل عندنا ويصبح وزير الكهرباء وزير النفط، يعني يوجد نظير في التوقيع، أما الاستضافات أنا أؤكد للسادة والسيدات الزملاء نحن في الاجتماع الماضي يوم الأحد، كنا مستضيفين ممثل عن وزارة التجارة وعن وزارة الزراعة والأمانة العامة لمجلس الوزراء من أجل الإنضمام إلى اتفاقية الحبوب، الآن نستضيف ممثل عن وزارة الكهرباء أو وزيرة، ممثل عن وزارة النفط ونستمع لهم مع أن هذه الاتفاقية تعالج عندنا قضية مهمة أساسية مسألة الطاقة، بعدين نعطي النفط ونعطي بالمال وهو بنفس الحال، إذا لم أعطيه نفط سوف أبيع النفط إلى غير دولة وآتي بالنقود وأعطية إلى الشركة الكورية، فبالتالي أحسن لنا أن نعطيها بالنفط، رغم هذا ملاحظاتكم جديرة واترك المجال إلى أخواتي وإخوتي إذا عندكم جواب على استفساراتكم الحريصة المخلصة أن يدلون بدلوهم فليتفضلوا مشكورين.

– النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

فقط ملاحظة واحدة إلى السادة والسيدات الإخوة النواب، طبعاً نحن الملاحظات التي طرحوها الزملاء ثبتناها نأخذ بنظر الاعتبار سيادة الرئيس أنه نحن لا توجد عندنا صلاحيات تعديل ببنود الاتفاقية أو تغيير بنصوصها، أما أن نوافق عليها أو نرفضها وإذا رفضنها بإمكاننا نرسل الرفض إلى الحكومة مع بيان أسباب الرفض، فبالتالي الملاحظات التي أثيرت لن نستطيع أن نعدلها بالاتفاقية لأن ليس لدينا صلاحية تغيير بنود بالاتفاقية.

– النائب فارس طه فارس محمد:-

الإخوان الذين طرحوا أن فرض الالتزامات على العراق طبعاً هم لا يقدمونها مجاناً هذه الخدمات وهذه العمليات والمساعدات التي يقومون بها للعراق أكيد لقاء شيء أما نقداً أو النفط باعتبارنا اقتصاد ريعي وإلى سنوات قادمة سنبقى بهذه الحالة لا توجد عندنا مبررات وبوادر تقول لنا سوف تأتينا أموال من غير هذا الجانب، فهي أما أن تكون نقداً أو تكون بالنفط هو اعتماد اقتصادنا على أساسه، نحن نقول أما هذه الحالة أو تلك الحالة أتصور الالتزام ضروري جداً بهذا الموضوع، ولن يحقق التزامات إضافية أو أشياء خطرة مخيفة على العراق من هذه الناحية.

– النائب عبدالسلام عبدالمحسن عرمش المالكي:-

في ضوء الطرح الذي طرحته الأخت غيداء كمبش على قانون الاتفاقيات رقم (٣٥)، مجلس النواب معني فقط بالرفض أو القبول، نحن لسنا معنيين بالتعديل كما تفضلت الدكتورة حنان، وبالتالي أن المجلس ملزم بالرفض أو القبول، لأن هذه الاتفاقية جاءت من الحكومة.

– النائب صادق حميدي ابراهيم الركابي:-

في الحقيق توجد النقطة التي اثاروها زملاؤنا وزميلاتنا النواب حول النفط الخام، يعني فقط أريد أن أوضح لهم توجد معركة كبرى بين الدول المنتجة والمصدر للنفط، في إيجاد زبائن لشراء هذا النفط ولذلك أن نجد زبوناً ونضمن زبوناً دائماً لشراء النفط الخام، هذه واحدة من المعارك الكبرى ومن المهام التي تهتم بها الدول باعتبار أن هناك تناقص كبير في الحاجة إلى النفط، فأن نضمن اتفاقية دولة تشتري منا النفط لسنين طويلة أنا اعتقد هذا من أهم مهام الحكومة العراقية، هذه إخواني وأخواتي ليست سلبية في الإتفاقية، هذه إيجابية، علينا أن نبحث عن الدول التي تشتري منا النفط لسنين طويلة.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

شكراً للجان المختصة مداخلاتهم، تفضلي آخر مداخلة.

– النائبة فاطمة سلمان زباري الزركاني:-

بالنسبة لما تحدث به الدكتور عمار طعمة، بالنسبة لوزارة النفط هي التي تتبنى سياسة الدولة النفطية وأن بنود الاتفاقية ليس لوزارة النفط لها دخل ببنود الاتفاقية، فقط على وزارة النفط أن تقبل الاتفاقية تنضم لها أو لا، فما تحدثت فيه له علاقة بالسياسة النفطية التي وزارة النفط مسؤولة عنها.

أذاً بنود الاتفاقية تبقى ثابتة ووزارة النفط عليها القبول بها أو عدم قبولها، فوزارة النفط كجهة مستفيدة محتاجة الى هذه الاتفاقية.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

شكراً جزيلاً الى اللجان المختصة.

أذاً نستأنف عملية التشريع ألى حين درجه على جدول الأعمال للتصويت.

*الفقرة ثامناً: تقرير ومناقشة مقترح قانون التعديل الأول لقانون هيأة الأشراف القضائي رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٦. (اللجنة القانونية).

– النائب زانا قادر سعيد سلطان:-

يقرأ تقرير اللجنة لقانون التعديل الاول لقانون هيأة الأشراف القضائي.

– النائب جبار عبدالخالق عبدالحسين العبادي:-

سيدي الرئيس حسب ما قُرئ يبدو أن مشروع القانون هو مقترح قانون، تعرف جنابك مقترح القانون حسب قرار المحكمة الاتحادية يفترض أن يكون لا يتعلق بالأمور المالية بدون موافقة الحكومة أو لا يتعلق بمؤسسات السلطة القضائية.

الآن يتحدث عن هيأة الأشراف القضائي التي هي مؤسسة من ضمن مؤسسات السلطة القضائية، مقترح القانون بدون مروره في هذه المؤسسة سوف يكون معرض للطعن، هو مقترح قانون وليس مشروع قانون، أعتقد هذا الموضوع يحتاج الى مراجعة ما بين اللجنة القانونية والسلطة القضائية المختصة.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

أوضح مسألة في هذا الجانب، قرار المحكمة الاتحادية ألذي يقول أن بإمكان المجلس تشريع مقترحات قوانين ألا المتعلقة منها بالقضاء القصد هو مضامين الأحكام التي يصدرها القضاء ليس هيكلة المؤسسات وبناءها ومع ذلك تحتاج اللجنة القانونية للتداول مع الجهات العليا القضائية.

– النائب زانا قادر سعيد سلطان:-

طبعاً بعد إصدار قانون الهيأة لسنة ٢٠١٦ تم الطعن بالقانون أمام المحكمة الاتحادية ونقضت المحكمة بعض فقرات القانون وعلى هذا الأساس قدمت مقترح التعديل الى اللجنة القانونية التي تبنت المقترح مشكورة لمعالجة المواد المنقوضة من قبل المحكمة الاتحادية، فالمادة الأولى المتعلقة بتعيين نائب رئيس هيأة الأشراف القضائي كان القانون يعطي الحق لمجلس النواب بالمصادقة على تعيينه باعتبار أن من يملك حق المصادقة على المنصب الأعلى له الحق في المصادقة على المنصب الأدنى ولكن المحكمة الاتحادية تمسكت بالنص الدستوري الذي ذُكر فيه فقط رئيس الهيأة وفي المادة الثانية كان القانون يعطي الحق للهيأة حق الإشراف على جميع المحاكم ومنها محكمة التمييز الاتحادية، ولكن للأسف المحكمة الاتحادية أيضاً سلبت هذا الحق من الهيأة ولهذا فرضنا الى تعديل النص تماشياً مع رأي المحكمة وأن كان رأينا مختلفاً.

والموضوع الأخير الذي عالجه التعديل هو خطأ مادي في المادة (٣) سابعاً من القانون حيث أعطينا حقاً لعضو مجلس النواب أذا كان لديه متابعة لشؤون المواطنين أن يفاتح الهيأة (هيأة الاشراف القضائي) بشأن أمر من الامور ولجود الفراغ التشريعي بعد نقض هذه الفقرات رأت اللجنة القانونية من الضرورة تقديم هذا المقترح.

– النائب عمار طعمه عبد العباس الحميداوي:-

سيدي الرئيس مثلما تفضلت حضرتك قرار المحكمة الاتحادية أن لا يجيز أن يشرع القانون أو يشرع البرلمان ما يرتبط بهيكلة المؤسسات، طبعاً سعة القرار لا يشمل مثل هذا الموضوع هيكلة المؤسسة القضائية هذا أولاً.

أثنين الدستور منح صلاحية لتعيين من هو أعلى وبقياس الأولوية المتفق عليه فقهياً وقانونياً من هو أدنى من يمتلك صلاحية التصويت على الأعلى موقعاً فبالأولية يمتلك صلاحية التصويت على من هو أدنى موقعاً هذا اولاً.

ثانياً: المادة (٩١) التي ذكرت ممارسات مجلس القضاء ترشيح كذا وكذا هي في مقام تحديد صلاحيات مجلس القضاء وليس في مقام حصر صلاحيات مجلس النواب، صلاحيات مجلس النواب تقرأ في مادة أخرى، فإذا هم صلاحياتهم محصورة بترشيحات معينة هذا لا يعني حصار مصادقة مجلس النواب على هذه الموضوعات المرتبطة بترشيحاتهم، ليكون تفريق وتمييز ما بين صلاحيات مجلس القضاء التي هي ترشيحات وما بين صلاحيات مجلس النواب التي هي التصويت.

النقطة الثالثة: انا لا أتفهم استثناء محكمة التمييز من الأشراف، نحن لم نقل الى هيأة الأشراف تذهب تتدخل بطريقة أتخاذ هذه المحكمة لقراراتها، أنما تشرف على سياقات عملها مطابقة للقانون أم غير مطابقة، هذا الحق ليس فيه تدخل وخرق لاستقلال المحكمة في أتخاذ قراراتها.

– النائب علي يوسف عبدالنبي شكري:-

سيادة الرئيس قرار المحكمة الاتحادية ٢٠١٥ الذي أعاد لنا حق التشريع من خلال الاقتراح، نص قرار المحكمة الاتحادية واضح استثنانا من ثلاثة أمور، كل ما يتعلق بالتشريعات التي فيها جنبة مالية تأتي من الحكومة، كل ما يتعلق بالبرنامج الحكومي وكل ما يتعلق بالسلطة القضائية. سيادة الرئيس سبق وأن نقضت الحكومة الاتحادية قانونين عندنا، قانون السلطة القضائية وقانون الادعاء العام يتعلق بصلب عمل السلطة القضائية ولا بد من أخذ رأيها في هذا الموضوع.

– النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي:-

في الأسباب الموجبة سيادة الرئيس نظراً لصدور قرار المحكمة الأتحادية بعدم دستورية بعض فقرات قانون هيأة الأشراف القضائي ومعالجة النقص التشريعي، أنا لست ضد أن يبادر (١٠) من السادة النواب لتقديم أي مقترح قانون على إعتبار أن هذه صلاحية أعطاها لنا الدستور وأعطتها لنا المحكمة الأتحادية في قرارها، لكن سيادة الرئيس من غير المنطقي أن نأتي نشرع قانون لسلطة، يعني هي سلطة مستقلة، السلطة القضائية دون أن نأخذ رأيهم أو حتى نسألهم ونحن وصلنا للقراءة الثانية، يعني عندما قرأنا قراءة أولى من المنطقي أن نعمل جلسة استماع، نأخذ رأيهم في كتاب رسمي، نسمع وجهة نظرهم قد تكون لديهم ملاحظات موضوعية تصب في مصلحة القانون بدل أن يذهبوا للطعن فيه بعد تشريعه وبالتالي يكون تضييع وقتنا وعبث وضياع جهد للسادة النواب، فكان من المفترض باللجنة التي بادرت أو بالسادة النواب الذين بادروا بتقديم المقترح أن تدعى السلطة القضائية أو من يمثلها لتقديم مقترحاتها لربما نفس ملاحظاتنا لربما يدعمون الذي نحن نحتاجه، لكن كي يكون مرضي وموضوعي وأتى من جهة مختصة هي من سيعمل بهذا القانون.

– النائب محمود رضا امين:-

في الحقيقة سيدي الرئيس لدي نقطة نظام تتعلق بجدول الاعمال الفصل السابع، سير العمل في المجلس المادة (٣٧) الفقرة ثانياً لا يجوز عرض أي موضوع لم يدرج في جدول الاعمال ومناقشته إلا بموافقة أغلب الأعضاء الموجودين، بما أن الجلسة مستمرة، استمرار لجلسة يوم غد فباعتقادي الفقرتين (٢-٨) من جدول الاعمال غير قانونية.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

مداخلة للجنة المختصة.

– النائب حسن توران بهاء الدين عبدالله:-

حقيقةً نحن نشكر كافة الاخوة الذين كانت لهم مداخلات حول تعديل هذا القانون المهم، نحن فقط لإعلام السادة أعضاء المجلس، نحن قبل التشريع الاول للقانون عقدنا جلسة مع هيأة الاشراف القضائي والمسودة الأولى التي تم التصويت عليها كانت بالتشاور معهم، نقض المحكمة الاتحادية هو الذي دعانا الى تقديم المقترح بعد أن لم نستلم تعديل القانون كمشروع من قبل السلطة القضائية أو الحكومة حتى نتلافى النقص التشريعي الموجود للمواد المنقوضة ومع ذلك اللجنة القانونية سوف لن تمضي بإجراءات التصويت إلا بعد أن تجتمع مع هيأة الأشراف القضائي مرة أخرى لإيجاد رؤية مشتركة حول المواد المنقوضة.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

*الفقرة تاسعاً: تقرير النشاط الفصلي للجنة الزراعة والمياه والأهوار.

– النائب فرات محمد عبد حسن التميمي:-

طبعاً سيدي الرئيس نحن اللجنة الأولى التي تقدم التقرير الفصلي ونتفاجأ يوم أمس بإعلان نتائج اللجان المتميزة في مجلس النواب، لا نعرف ما هي المعايير التي اتخذتها اللجنة التي حددت اللجان؟

– السيد رئيس مجلس النواب:-

ممكن أن لا تدخل بالتفاصيل أذا تسمح، نحن تحدثنا عن حضور وغياب نواب، تفضلوا.

– النائب فرات محمد عبد حسن التميمي:-

هنا عاقبوا النواب سيدي الرئيس، نحن نثبت حضور.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا ليس مجال للبحث أدخل في التقرير.

– النائب فرات محمد عبد حسن التميمي:-

يقرأ تقرير النشاط الفصلي للجنة الزراعة والمياه والأهوار.

– النائب منصور حسين مدور البعيجي:-

يكمل قراءة تقرير النشاط الفصلي للجنة الزراعة والمياه والأهوار.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

ممكن الدخول بالأرقام والاعداد دون الدخول بالتفاصيل من استضافة، يعني جيد جنابكم قائلين نحن لدينا عدد الاستضافات (١٢) استضافة، والزيارات الميدانية (٥)، ورش العمل (١)، الندوات (٣)، جلسات الاستماع (١)، المؤتمرات (١)، هذا ملخص جيد.

– النائب منصور حسين مدور البعيجي:-

يكمل قراءة الاستنتاجات والتوصيات للجنة الزراعة والمياه والاهوار.

– النائب فرات محمد عبد حسن التميمي:-

يكمل قراءة الاستنتاجات والتوصيات للجنة الزراعة والمياه والاهوار.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

شهادة حق بشأن لجنة الزراعة والمياه والأهوار هي من أنشط اللجان وأعقد الملفات التي تصدت لها وخصوصاً في ظرف زراعي يحتاج الى اهتمام ورعاية وكانت اللجنة فعلاً قدر المسؤولية، غير ذلك تقريرها جيد وشامل لمسائل عديدة، يعني بـ (٥٠) صفحة، صحيح جميعه صور لكن هو تقرير جيد.

– النائب محمد ناجي محمد علي العسكري:-

تعليق حول مداخلة حول تقرير لجنة الزراعة والمياه، كان في بدنا أن نسمع من اللجنة وهي المعنية في مجلس النواب حول ما هي الحلول حول قضايا معقدة في ملف المياه والزراعة؟ جهودهم مشكورة لا أشكال في ذلك وسعي دؤوب لديهم ولكن لم نسمع ولم نشاهد ولم يفعّل أي قرار منهم على مستوى التشريع، نحن لدينا مشكلة توزيع المياه، حالياً أحد يقول لدينا شحة مياه وهذا كله، لكن المشكلة الأساسية اليوم هي توزيع المياه فمن غير المعقول نحن الى حد الآن لا نستطيع أن نجد قانون محكم وكيفية السيطرة عليه، حالياً لربما لدينا بعض القوانين ولكن أيضاً السيطرة على توزيع المياه من خلال تشريع قانون، هذا الذي كان بودنا أن تكون اللجنة فاعلة ونُحل هذه المشكلة بحيث نحيي كثير من الأراضي.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

هو في الحقيقة بالتقرير كان يتضمن مسائل عديدة وحلول واستنتاجات لمسائل تم طرحها وعرضها.

– النائب سالم صالح مهدي المسلماوي:-

طبعاً اللجنة مشكورة على جميع خطواتها في هذه الفترة الماضية والجهود التي بذلتها في هذا الاتجاه، لكن أنا ملاحظاتي في هذا المجال سيادة الرئيس، العراق الآن جملة وتفصيل وارداته تتعلق بقضية النفط وما يتعلق بهذه المفردة بالذات، والزراعة أنا في اعتقادي واعتقاد الكثير من الإخوة السادة النواب بأن الزراعة مفصل مهم وأساسي لرفد البلد في مجال إقتصادها وهذه المفردة للأسف الشديد الى حد هذه اللحظة لم نجد اهتماماً يتناسب مع حجم هذا الموضوع وحجم التحدي المالي الذي يواجه العراق والاقتصاد، لا نجد الى حد هذه اللحظة سياسة واضحة من وزارة الزراعة بكيفية التعاطي والتعامل مع الفلاح ورفد الزراعة في هذا البلد العزيز، يعني لا توجد هنالك سياسة بأنه نحمي الفلاح حتى يقوم بدوره ويأخذ مساحته فيما يتعلق بحاجات البلد في هذا الاتجاه ولم نجد أيضاً هنالك قرارات لعله تصدر من الوزارة لحماية الفلاح بعدم إستيراد البعض من المواد للعراق ولكن هذه القرارات لم تجد النور ولم ترَ النور في المنافذ الحدودية، وأنا أعتقد بأن الزراعة هي مفصل لا بد لنا جميعاً أن نبذل جميع قصارى جهودنا حقيقة لرفد هذا المفصل حتى نتخلص من قضية أسمها النفط، وكذلك أعتقد بأن السياسة الحالية التي في الحقيقة تتحرك من خلالها الزراعة لا تصل الى النتائج التي هي لا بد لنا حقيقة أن نضع. توجد قرارات سيادة الرئيس تتعلق بالمزارعين، قرار الى حد هذه اللحظة الكثير من أموال هؤلاء هي حماية جزء من الحماية هذه، الاموال جزء من حماية الفلاح وتشجيعه وتشويقه على أن يأخذ دوره ويزرع أرضه، لحد هذه اللحظة لم يحصل الفلاح على القضايا المالية التي تتعلق بزراعته، وقرارات أيضاً بأنه مجلس النواب للأسف الشديد يصدر قرارات ولكن لا تؤخذ بنظر الاعتبار من قبل الحكومة الأتحادية، هذا يُضعف مجلس النواب ويضعف الدور الرقابي والتشريعي وأنا أعتقد هذه من واجبات ووظائف الهيأة الرئاسية.

– النائب فريد خالد داخل الابراهيمي:-

أنا عملت مع لجنة الزراعة في البداية، سيادة الرئيس اللجنة مشكورة على ما قدمت، لكن دائماً نشاهدها بسبب القوانين الموجودة فهي محددة، أنا أتصلت بالسيد وزير الزراعة وأحد من الناس ألتي أكدت على أن يكون وزارة الزراعة يجب أن تكون إنتاجية في تأمين سلة الغذاء للشعب العراقي على الأقل أذا لم يكن لدينا طموح أن نكون مصدّرين أو نستغل ما موجود ونكون نحن سلة غذاء في الشرق الأوسط لدول الجوار لأنه الزراعة هي أكثر وسيلة وأسرع وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي للمنتج الزراعي يأتي مردوده بعد ستة أشهر وليس كباقي المشاريع الأخرى.

سيادة الرئيس أرجو أعادة النظر في بناء الوزارة وتحويلها من وزارة إرشادية الى وزارة انتاجية، مهم وأدعو إخواني في لجنة الزراعة الى تبني هذا المشروع وأطلب منكم وهيأة الرئاسة الأشراف على موضوع الزراعة، وهنالك خطة استراتيجية لدى أشخاص مهتمين بالزراعة وخبراء موجودين يقدمون ويستطيعون أن ينهضوا بالعراق من الصفر الى القمة خلال سنة أو أكثر نحن سيادة الرئيس لن نشتري بعدها أي شيء، الدعوة الى تبني استراتيجية كبيرة

للزراعة واستخدام ما موجود من الأراضي الزراعية وما موجود من مصادر المياه في التقنية الجديدة والتكنلوجيا الجديدة الموجودة للارتقاء بمستوى الشعب.

– النائب عبد العزيز حسن حسين حسن:-

أنا لدي سؤال حول ما هي السياسة المائية؟ هل هنالك أتفاق مع الجمهورية الاسلامية لأنه أنا شاهدت بعيني وميدانياً ذهبت وزرت الجمهورية الإسلامية، هنالك مشروع كبير ضخم لتحويل الرافد الأساسي لنهر ديالى الى عمق الجمهورية الاسلامية ببعد (٤٥٠) كيلومتر، فهذا المشروع الآن وصل خلال سنة ٢٠١٩ سينتهي هذا المشروع، سيؤثر على نهر ديالى بشكل عام وتؤثر على الزراعة في نفس الوقت، ماذا عن هذا، هل هنالك معلومة؟ أو لا؟

– النائب يونادم يوسف كنا خوشابا:-

أدخل في جنبة واحدة قبل قليل ذكرها الزميل، نحن في هذا البرلمان شرعنا قوانين حماية المنتوج العراقي، اليوم السوق العراقية تغرق من قبل بعض التجار المستأثرين بسلطة ويقتل الفلاح ويقتل منتوج الفلاح العراقي، يعني المشكلة الكبيرة أذا فعلاً مثلما قال نستنهض الاقتصاد العراقي ويصبح بلد منتج وليس مستهلك، لكن التجار الكبار المستقوين بالسلطة هم يقتلون الفلاح والمنتوج العراقي، نتمنى من لجنة الزراعة أن تتدخل مع وزارة الزراعة مع وزارة التجارة مع الداخلية والجمارك أنه فعلاً ينظم هذا الأمر متى نسمح بالمنتوجات الحقلية، المحاصيل الحقلية أو غيرها أن يدخلوا البلد أو لا يدخل البلد في أي موسم وكم بالمئة تكون كمارك حتى لا ينافس المحصول العراقي، وثم قصة المياه هذه أيضاً هنالك إرباكات وهنالك فوضى في الحقيقة في التوزيع المفروض من الدولة ووزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة أيضاً ان ينتبهوا الى هذا الامر ويقومون بالتقسيم.

– النائب عبد القهار مهدي محمد السامرائي:-

في المناطق التي تأثرت بالإرهاب واحتلها داعش هنالك مشكلة كبيرة في الاقتصاد الزراعي في هذه المناطق وحصلت إضرار كبيرة من قبل الإرهاب وقام باحتلالها والسيطرة على كل ممتلكات المزارعين والاستحواذ عليها وبيعها أحياناً لمناطق متعددة وحصل تخريب في الكثير في هذه المناطق وهؤلاء المزارعين في السنوات الأخيرة حصلوا على قروض زراعية كبيرة من الدولة أدت الى زيادة مستوى الإنتاج في بدايته ولكن حصول هذه النكبة الكبيرة جعلها من المعرضين الى أمرين:-

أولاً: نزحوا الى مناطق أخرى وتعرضوا ما تعرضوا كنازحين الى هدر في أموالهم بشكل كبير جداً.

ثانياً: الإرهاب سيطر على مناطقهم واستنزف كل الطاقات والقدرات في هذه المناطق وحولها الى أملاك خاصة به واستغلها استغلال سلبي وبالنسبة الى عودتهم اليوم يلاقون أمرين صعبين جداً:-

أولاً: في هذه المحافظات صلاح الدين وديالى والانبار وفي بغداد أيضاً وكركوك ونينوى وعليهم أن يسددوا الإقساط التي تحملوها في فترة السنوات الماضية وهنالك كفلاء يتحملون عنهم هذه الإقساط بشكل قسري.

ثانياً: لا يستطيعون إعادة مزاولة مهنتهم لكون كل معداتهم أما تم الاستيلاء عليها وبيعها وبنسب إضرار متفاوتة وحتى نستطيع أن ندعم الاقتصاد الزراعي نحتاج من لجنة الزراعة والاهوار أن تتبنى مشروع لجرد هذه الإضرار ثم تعويضهم ضمن تنمية الاقتصاد الزراعي للبلد لكي يستطيعوا إعادة مزاولة نشاطهم ما نهدره اليوم من أموالهم الشخصية هو هدر أيضاً كبير جداً لاقتصاد البلد لأنه ذلك يعوض من خلال استيراد المواد الزراعية سواء كانت خضار أو محاصيل إستراتيجية من دول مجاورة استفادت من ضعف اقتصاد البلد.

– النائب عبد الكريم عبد الصاحب محمد النقيب:-

مداخلتي بخصوص مستحقات الفلاحين التي كنت أتمنى أن تذكر والتي لم تسدد لحد الآن خصوصاً فيما يتعلق بعام ٢٠١٥ و٢٠١٦ وهنالك جهد للجنة كما اعلم في الدفع باتجاه الإسراع في دفع هذه المستحقات ولكن للأسف لم يذكر في التقرير الى أين وصلت مساعيهم في هذا الأمر؟ أن الفلاحين بحاجة ماسة شديدة لتسديد مستحقاتهم وليس من المعقول أن تبقى مستحقات ٢٠١٥ و ٢٠١٦ قسم من ٢٠١٦ لحد الآن لم تسدد والفلاح ليس لديه مصدر رزق آخر غير الزراعة وبالتالي تسديد هذه المستحقات تعتبر من اوجب الواجبات بل من الديون الممتازة التي يجب أن تتعامل معها الدولة وتضعها في أو أولياتها وإذا كنا نتكلم عن الزراعة ودعم الزراعة وتشجيع المزارع ومحاولة إيجاد رافد جديد للاقتصاد غير النفط فعلينا أن نلتفت الى الفلاح أولاً ولا نضغط عليه بتأخير المستحقات.

– النائب مهدي الزبيدي:-

حقيقة مداخلتي على قانون (٣٥) إيجار الأراضي الزراعية والذي شرع في عام ١٩٨٥ والذي فيه الكثير من الملاحظات وسبب الكثير من المشاكل ويحتاج الى تعديل ولا زال حقيقة في أروقة لجنة الزراعة لذا نأمل من لجنة الزراعة أن يعرض هذا القانون بعد دراسته بشكل جيد على مجلس النواب لغرض تشريعه.

ثانياً: هنالك الآن نهوض موجود في عملية المصانع ووزارة الصناعة لديها تأهيل في خطوط الصناعة ومن ضمنها المنسوجات القطنية لذا لابد للجنة الزراعة أن تدرس مع وزارة الزراعة إحياء الخطط الزراعية لإنتاج محصول القطن مثلاً تفضل من استيراد المنتوجات أو هذا المحصول من خارج البلد ويمكن تفعيل هذا الأمر ونضع الخطط المدعومة من قبل الدولة من اجل تفعيل هذا الموضوع ودعم الإنتاج الوطني.

– النائب عباس حسن موسى البياتي:-

الأمن الغذائي لدى الشعوب والدول ليس بأقل أهمية من الأمن الشخصي، الأمن الغذائي وهذا الخبز الذي تأكله إذا تحكمت به دول الجوار فهي تستطيع أن تجيعك وتستطيع أن تميتك، فمسألة

الزراعة والمياه والإهتمام بالزراعة هي أمن غذائي، وهذا يراد له استرتيجية، والاستراتيجية المفروض أن تكون بعيدة المدى، هذا واحد.

ثانياً: توجد أشياء ترفية، لماذا لا نحظر إستيرادها؟ قبل مدة حصلت مقاطعة للطماطة، لأنه قد إرتفعت أسعارها، فبعدما حصلت المقاطعة لها نزلت أسعارها مباشرةً، فنحن لماذا نفتح الإستيراد للتجار لكل شيء، بما فيه الثوم؟! هذا الثوم يستورده التجار!! فلا بد أن يكون هناك تعميم على المنافذ من قبل وزارة الزراعة عبر الدولة بعدم إستيراد قضايا من الممكن للشعب العراقي هو الذي يزرعها وينتجها، تعلمون يا ناس الحبوب التي نحتاجها قمحاً، نحتاج خمسة ملايين من الأطنان، ونحن في أحسن الأحول وصلنا إلى ثلاثة ملايين و (٧٠٠) ألف طن، وبالتالي الآن ننزل إلى مليوني طن، نستطيع أن نزرع ونستورد ثلاثة ملايين من الأطنان من القمح.

فأنا أتصور نحن كذلك يجب علينا أن ندعم الصناعات الغذائية، فكان معمل كربلاء للتمور، وللتعليب، وقضايا أخرى، معجون الطماطة وغيرها، هذه أشياء بسيطة لا تحتاج إلى كثير من الأمور، القطاع الخاص ينبغي دعمه في هذا الصدد، أنت الآن تعتمد على الفلاح القديم، بينما الآن مسألة التنقيط، مسائل أخرى في قضايا المياه، ومسألة أخرى، أنه الآن لا يوجد لدينا ماء في الديوانية وفي الحلة وفي السماوة، وهناك ناس تزرع الشلب والعنبر، ونحن لا نستطيع أن نتنافس، ونضطر إلى أن نستورد من فيتنام وأمريكا.

– النائب عمار كاظم عبيد الشبلي:-

حقيقة فوجئنا ونحن في إجراءاتنا في اللجنة المشكلة من قبل مجلس النواب العراقي بناءً على أمر سيادتكم، بأن هيأة الرئاسة أمرت بإحالة التحقيق في استجواب السيد وزير الإتصالات إلى القضاء، علماً أننا طالبنا مكتب السيد الرئيس بتزويدنا بأسماء الإخوة الذين سحبوا تواقيعهم، ولم يردنا، والآن سيادتكم مشكورةً وقعتم بأن يكون عاجلاً.

الأمر الثاني: هنالك أشخاص لم يحضروا إلى لجنة النزاهة، وفوجئنا بأن أحد موظفي مجلس النواب العراقي، والذي يعمل في إحدى شركات الإتصالات قد سافر هذا اليوم وأُعطي إجازة بالرغم من تبليغ اللجنة إياه بالمثول أمامنا، لذلك نطلب من سيادة الرئيس بتمديد عمل اللجنة إلى يوم الأربعاء، ونلتزم مساعدة هيأة الرئاسة والكتل النيابية في استكمال إجراءات التحقيق.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

حصل توجيه في استكمال الإجراءات، وهذا لا يعني أيضاً من البعد القضائي أن يحال الملف إلى القضاء.

– النائب محمود رضا أمين:-

في الحقيقة أنا أثني على جهود لجنة الزراعة، وهي من أنشط لجان المجلس ولا تقصر، لكن الحقيقة التقصير هو من قبل الحكومة، الأمن المائي والغذائي باعتقادي ومتابعتي – يبدو هكذا حسب وجهة نظري – ليسا من شأن الحكومة، فمشكلة المياه مشكلة خطرة، وأنا قدمت دراسة،

وجنابكم على علم بها، الحكومة لا ترى – أنا هكذا أحس – الحكومة لا ترى الخطر القادم من أزمة المياه، وكذلك الأمن الغذائي، بما فيه مستحقات الفلاحين، الفلاحون العراقيون لديهم مستحقات أو حقوق مكتسبة في الحقيقة بما فيها الإقليم، أنا سمعت خبراً ولست متأكداً منه، تم تحويل قسم من مستحقات فلاحي الإقليم من وزارة المالية إلى وزارة التجارة، لكم جاء لأمر بوقف الصرف، فأرجو من لجنة الزراعة، ومن السيد رئيس اللجنة شخصياً إعطاء معلومات، هل هذا الخبر صحيح؟ أم لا؟ لأن المستحقات حقوق مكتسبة في الحقيقة لا يمكن الإستيلاء عليها، أرجو من مجلس النواب، وخصوصاً لجنة الزراعة متابعة هذه المشكلة وإعلامنا بالنتيجة.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

النائب جبار العبادي، وبعد ذلك السيد رئيس اللجنة، وأرجو من جنابك أن تتفضل بالحديث.

– النائب جبار عبدالخالق عبدالحسين العبادي:-

كنا نتمنى أن تبقى اللجنة على المنصة، حتى تسمع الملاحظات وتجيب عليها، وشكراً لجهودهم التي طرحوها من خلال تقريرهم، لكن يبدو واضحاً للجميع بأن القطاع الزراعي من أكثر القطاعات تضرراً خلال هذه المدة، لأكثر من سبب وعامل:-

العامل الأول: قلة الدعم الحكومي.

العامل الثاني: موضوع فتح المنافذ الحدودية أمام الدول المجاورة، فنحن لاحظنا في كثير من المواسم الزراعية، ونجد أن هناك فتحاً للمنافذ دون الإلتزام بالرزنامة الزراعية، فلدي مثال حي، في مدينة البصرة كانت هناك أكثر من سبعة آلاف مزرعة للطماطة، والآن تقلص العدد إلى أقل من ألفين، والسبب هو منافسة البضاعة الأجنبية، وكذلك قلة الدعم الحكومي، فإذا كان التركيز فقط على المحاصيل الإستراتيجية، فكثير من المحاصيل هي بحاجة إلى دعم سواءً من تجهيز المواد أو غلق المنافذ، أو كثير من الأشياء.

نتمنى من لجنة الزراعة فيما يتعلق بهذا الجانب، خصوصاً وأن هناك مدناً فيها عوائل كثيرة ضرورات حياتها ومستلزماتها على هذا الجانب، أعتقد يجب أن يكون هناك دعم في هذا الجانب.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

السيد رئيس لجنة الزراعة والمياه تفضل.

– النائب فرات محمد عبد التميمي:-

شكراً للسيدات والسادة الذين قدموا ملاحظاتهم. أنا لا أعلم بأنه سيفتح باب النقاش، وإلا لكان بقينا على المنصة، ولكن أتفق مع أغلب الذي طرحه الإخوة النواب، وهو موجود ومثبت في التقرير.

لجنتنا تتعامل مع ملفات خطيرة وكبيرة، مع وزارات تتعلق بالأمن الغذائي والأمن المائي، كل الذي ذكره الإخوة هو موجود في التقرير، وأتمنى من حضرتك سيادة الرئيس بأن توجه الدائرة البرلمانية بتوزيع التقرير، لكن المشكلة في الحكومة، المشكلة في جهات ساندة وداعمة لعمل وزارة الزراعة، منها ما يتعلق بالمنافذ الحدودية، منها ما يتعلق بالأجهزة الأمنية، منها ما يتعلق بالتهريب، منها ما يتعلق بوزارة التجارة، منها ما يتعلق بدول الجوار، بوزارة الخارجية، أنا أقترح إذا توافق هيأة الرئاسة أن يكون موضوعاً عاماً للمناقشة يتعلق بالقطاع الزراعي، مشاكله، معوقاته، وبحضور الأطراف المعنية، وزارة الزراعة، وزارة التجارة، هيأة المنافذ الحدودية، المبادرة الزراعية في مكتب رئيس الوزراء، كل هذه الأطراف هي معنية بالقطاع الزراعي، كل الذي ذكره الإخوان من مشاكل يعاني منها القطاع الزراعي، هو مثبت ومشخص لدينا، إما قد نكون إتخذنا بها قراراً وصوتنا عليه في مجلس النواب فيما يتعلق بالمستحقات، أو في توصيات أصدرناها تتعلق بحماية المنتج وتفعيل القوانين النافذة، والتي أذكر من أبرزها، هناك قوانين موجودة ونافذة، لكن المشكلة في أدوات السلطة التنفيذية التي لا تنفذها، أبرزها قانون حماية المستهلك رقم (١) لسنة ٢٠١٠، قانون حماية المنتجات العراقية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ المعدل في عام ٢٠١٤، قانون المنافسة ومنع الإحتكار رقم (١٤) لسنة ٢٠١٠، قانون التعرفة الكمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ المعدل بالقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٣، كل الذي ذكره الإخوة نحن كلجنة نحن كنا قد شخصناه وهو متابع لدينا، إذا ملف الموارد المائية حضرتك تتذكر عندما حصل موضوع، وأنا ناقشت في ملف المياه، وحضرت كل الأطراف المستخدمة للمياه، والساندة لعمل وزارة الموارد المائية، وما يتعلق بوزارة الخارجية، وكيل الوزارة حضر، أمانة بغداد حضرت، وزارة البلديات حضرت، بالإضافة إلى جهات أخرى ساندة لعمل الوزارة، وإذا ترتأي هيأة الرئاسة بأن يكون موضعاً عاماً للمناقشة فلتحضر الأطراف، ونحن حاضرون كلجنة.

– النائب عبدالسلام عبدالمحسن عرمش المالكي:-

الكل يعلم بأن مشاكل الزراعة في العراق هي مشاكل كبيرة، والتقرير الذي تفضلت به اللجنة لن يترك مجالاً إلا وقد أشار إليه إشارة مباشرة، وخاصةً مداخلات الإخوة النواب.

أقترح من هيأة الرئاسة الموقرة، ومن مجلس النواب عقد جلسة خاصة لمناقشة الواقع الزراعي في العراق باعتبار هذا الأمر مهم جداً.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

لا مانع من درجه كموضوع للمناقشة مع وجود الجهات المعنية والمختصة.

– النائب رياض عبد الحمزة عبد الرزاق الغريب:-

عقد ورشة برعاية السيد رئيس مجلس النواب ودعوة الأطراف لأنها مهمة وكل الجهات ذات العلاقة لوضع إستراتيجية للنهوض بالواقع الزراعي في العراق وهذه قضية مهمة لأنها تؤمن الوضع الغذائي والمائي.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

مع وجود خبراء اقتصاديين على رأي النائب فريد الشعلان.

* الفقرة عاشراً: توصيات لجنة مؤسسات المجتمع المدني بعد استضافة السيد محافظ بغداد والسادة أعضاء مجلس المحافظة.

قراءة التوصيات لحين اكتمال النصاب للتصويت عليها.

هناك كلام مهم سيدلي به السيد رئيس لجنة الخبراء وأرجو لمن حضر من السيدات والسادة الأعضاء البقاء للإستماع له لأنه سوف يتحدث عن مسائل.

– النائبة تافكة أحمد ميرزا محمد:-

تقرأ توصيات لجنة مؤسسات المجتمع المدني بعد استضافة السيد محافظ بغداد والسادة أعضاء مجلس المحافظة.

– النائب رياض عبد الحمزة عبد الرزاق الغريب:-

يكمل قراءة توصيات لجنة مؤسسات المجتمع المدني بعد استضافة السيد محافظ بغداد والسادة أعضاء مجلس المحافظة.

– النائبة ناهدة حميد لفتة العقابي:-

تكمل قراءة توصيات لجنة مؤسسات المجتمع المدني بعد استضافة السيد محافظ بغداد والسادة أعضاء مجلس المحافظة.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

شكراً لجهود اللجنة.

– النائب رياض غالي مفتن الساعدي:-

نحن وجهنا السيد محافظ بغداد وهو يقول أنا ليس لدي المبالغ ونحن وجهناه كأعضاء مجلس نواب عن محافظة بغداد أن يقدم لنا تقرير متكامل ولديه مشاريع (٨٠%) كم من المبالغ يحتاج؟ نكملها ولديه مشاريع لم تبدأ يريد الدفع بالآجل أو الاستثمار والدفع بالآجل يحتاج إلى ضمان سيادي وقلنا له أكتب أي شيء على شكل فقرات وقدمها لمجلس النواب واللدنة تدرسها وتقدمها لحضرتكم من أجل التصويت عليها.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

شكراً لجهودكم السادة ولسيدات أعضاء مجلس النواب الذين حضروا وحال وجود النصاب سيدرج على جدول أعمال للتصويت على هذه التوصيات الموجودة.

– النائب عامر حسان حاشوش الخزاعي:-

بالأمس أردتم إضافة التصويت على الجدول ولم يحصل للأسف حصل الذي حصل من حديث وأنا أريد أن أوضح للسادة النواب ما جرى خلال هذه الفترة إلى أن وصلت قائمة المرشحين إلى حضرتكم.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

مداخلتك لا تغني عن تقديم التقرير ضمن فقرة في جدول الأعمال في الجلسات القادمة وأقرب جلسة قادمة.

– النائب عامر حسان حاشوش الخزاعي:-

نحن بدأنا بعدد (٤٩٠٠) مرشح على الإنترنيت وبقى منهم (٩٢٥) لأن الكثير من هؤلاء قدموا أعمار تختلف خلاف الضوابط والشروط ووصل العدد إلى (٩٢٥) وهؤلاء بعد فحص الإستمارات والشهادات والدورات والخدمة تم اختيار (١٢٥) من هؤلاء وبعدها مرحلة المقابلات كل هذا تم خلال شهرين وتمت مقبلتهم وأسئلة محددة (٥٠) درجة و(٢٠) للياقة والحديث وكل سؤال (١٠) سؤال سياسي وانتخابي وقانوني والأجوبة محددة أمام السادة السائلين وتم إختزال هؤلاء إلى (٤٤) مرشح وكانت هناك مقابلات يوم الأثنين ومحددة ومن يتم الإقتناع به يؤشر (أ) وخلال ثلاثة ساعات تمت مقابلة (٤٤) مرشح وتم إستلام الإستمارات للتصويت في الساعة الرابعة وليلاً تم فرز هذه الأصوات من قبل هيأة الرئاسة ونتائج الفرز الآن لديكم في محضر كتبته هيأة الرئاسة وستقدم اللجنة لاحقاً كما تشاؤون لكن إننا نقول بأن اللجنة عملت ما عليها وسلمتكم محضر الاجتماع وكذلك السادة المرشحين للمفوضية وفق القواعد والقوانين المعمول بها.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

أرجو إطلاع اللجنة لجنة الخبراء على تقرير وبيان اليونامي الذي أعلن يوم أمس بشاء، عملية الاختيار.

– النائب صلاح مزاحم درويش الجبوري:-

اللجنة تشكلت بأمر ديواني وبالتصويت من مجلس النواب وعملت لفترة طويلة وكان باب اللجنة مفتوح لكل أعضاء مجلس النواب الذين يحبون أن يكونوا مراقبين للجنة وكان ممثل الأمم المتحدة حاضر في جميع اجتماعات هذه اللجنة وعدد كبير من النواب حضروا بصفة مراقب وللأسف يوم أمس حصل ما حصل لكن هذا الذي حصل لا تتحمله اللجنة واللجنة لم تقدم أسماء وهي طلبت أن تقرأ تقرير عن عملها لكل هذه الفترة وأن تطلع مجلس النواب على الاجراءات، قسم من الأخوة ذهب في مخيلتهم أنه التصويت على أعضاء مجلس المفوضين وأنا للتأريخ أقول معظم الأخوة الذين تكلموا عنا بسوء كانوا غير منصفين لعمل اللجنة وقسم من الأخوة من كان له شقيق يريد أن يرشحه وأنا مسؤول عن هذا الكلام وقسم من حزبه.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

لا نريد أن ندخل في مسائل جدلية وأنتم من حقكم أن تستعرضوا ما لديكم وإذا كان هناك من مشاكل أخرى نحن لم نفتح الموضوع للنقاش.

– النائب صلاح مزاحم درويش الجبوري:-

اللجنة قدمت تقرير وهناك عدد كبير من هذه الأسماء ولم نحدد من سيكون مفوض وبالتأكيد القرار لمجلس النواب واليوم وصلنا تقرير الأمم المتحدة يؤكد على أنه يجب أن يكون هناك تمثيل للمرأة في هذه المفوضية وللأقليات، وأنا أتأسف إذا خرجت كلمة تمس بعض النواب.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة أعضاء لجنة الخبراء، أنتم أمامكم مهمة حساسة جداً ومفصلية ومحددة بزمن وكما تعلمون يوم ٩/٢٠ تقريباً ينتهي عمل المفوضية الحالي وبالتالي أمام مجلس النواب مهمة اختيار أعضاء جدد لمفوضية جديدة وينبغي فيما يتم اختيارهم أن تتوفر فيهم كل الشروط اللازمة لأداء هذه المهمة لكي ينالوا ثقة السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب حال عرضهم للتصويت وعلى أن يؤخذ بالاعتبار الشروط والضوابط والآليات التي تم وضعها وحينما صوت المجلس على الأعضاء منحهم الثقة وكلنا ثقة أن يتم اختيار الشخصيات بناءً على أسس موضوعية بشكل واضح، نحن نهيب فيكم قبل أن تقدموا الأسماء أن تأخذوا بالاعتبار كل الملاحظات التي يمكن الإدلاء فيها من قبل السادة النواب قبل عرض الأسماء للتصويت عليها ولا مجال الآن لطرح أي موضوع فيه جدل ونقاش وأنا فتحت الموضوع لإطلاع المجلس بشكل واضح وبوجهات نظر متعددة وأعرف أن هناك قضايا في الجلسة القادمة سيكون هذا الموضوع مدرج على جدول الأعمال، أرجوا أن لا تأخذنا الحساسية في إتاحة الفرصة للجنة أن تقدم ما لديها وبإمكان المجلس أن يناقش اللجنة بكل التفاصيل والجزئيات ولا نريد أن نقدم الأسماء بناءاً على كسر إرادة أو تجاهل لضوابط وشروط تتعلق بهذا الجانب ولن يمضي المجلس بهذا الإطار.

السيد أرشد الصالحي، السؤال يحتاج إلى جواب ونقاش وإثارة موضوع نحن فقط حصل استعراض الموضوع مهم ونحتاج إلى درجع على جدول الأعمال ونناقشه بكل تفاصيله أما أن نأتي على جزئياته ومسائله البسيطة ولست مدافعاً لأن اللجنة لديها من الوسائل ما تستطيع أن تدافع عن نفسها فقط مهمتي أن أنظم عملية أن يعرض على جدول الأعمال وبإنسيابية واضحة وما حصل يوم أمس يجب أن نعترف أنه ليس صحيحاً وكل الذي قلناه يدرج على جدول الأعمال يناقش ورفضتموه إذن كيف نناقش الموضوع إذا لم يدرج على جدول الأعمال؟ يدرج على جدول الأعمال ونناقشه وإذا كان بالإمكان أن نصل إلى نتيجة ويجب أن نبحث عن آليات بديلة لأنه لا سامح الله إذا أخفقنا باختيار أعضاء المفوضية من المهم أن نوجد آليات جديدة.

موضوع آخر، لازلنا نعتقد أن التشريعات تحتاج إلى إنضاج من قبل اللجان المختصة وإلى حد الآن حينما نطالب بجدول الأعمال لا تأتينا التشريعات أو البعض منها وصل إلى مرحلة التصويت لكنه يحتاج إلى نصاب وعليه سيكون يوم غد وبعد غد عمل لجان لغرض إنضاج التشريعات المتعلقة بهذا الجانب وسنعلمكم بالسياقات المتبعة.

ترفع الجلسة الآن.

رُفعت الجلسة الساعة (١:٢٥) ظهراً.